Biannual Research Journal
AL-IDAH
Published by
SHAYKH ZAYED ISLAMIC CENTRE
UNIVERSITY OF PESHAWAR
PESHAWAR PAKISTAN
ISSN (Print) : 2075-0307
ISSN (Online) : 2664-3375
OPEN ACCESS
الإيضاح
www.al-idah.pk
VOL: 41 ISSUE: 1
Jan- June 2023

الجرح غير المقبول: كلام الأقران نموذجًا

Kalāmu'l–Aqrān as a Model of Inadmissible Criticism

Issue: *http://www.al-idah.pk/index.php/al-idah/issue/view/38*

URL: *http://www.al-idah.pk/index.php/al-idah/article/view/809*

Article DOI: *https://doi.org/10.37556/al-idah.041.01.0809*

Author (s): Aiman Mahmood Mahdi

Professor of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies - College of Arts - Imam Abdul Rahman bin Faisal University, Saudi Arabia, Email: ayman_mahdy5@hotmail.com

Citation: *Aiman Mahmood Mahdi 2023. Kalāmu'l-Aqrān as a Model of Inadmissible Criticism. Al-Idah . 41, - 1 (Jan. 2023), 148 - 173.*

Received on: **21 – Oct - 2022**
Accepted on: **03 – Dec - 2022**
Published on: **15 – Jan - 2023**

Publisher:
Shaykh Zayed Islamic Centre, University of Peshawar, Al-Idah – Vol: 41 Issue: 1 / Jan – June 2023/ P. 148 - 173.

CC BY

Islamic Research Index
Crossref
DOAJ DIRECTORY OF OPEN ACCESS JOURNALS
INTERNATIONAL Scientific Indexing
INDEX COPERNICUS INTERNATIONAL

Abstract:

This research dealt with the study of Unacceptable Jarha, which isKalāmu'l-Aqrān, so the study is based on Jarha like friends and peers, is it acceptable or not among the muhadittin.

Keywords: Unacceptable Jarha: Kalāmu'l-Aqrān

الملخص:

تناول هذا البحث دراسة إحدى صور الجرح غير البريء وهي: كلام الأقران بعضهم في بعض، فبينت أسباب كلام الأقران بعضهم في بعض، والنتائج التي ترتبت على ذلك، مع ذكر القاعدة الذهبية في الجرح والتعديل، وعرض النتائج والتوصيات التي توصل لها البحث، مع ذكر أهم المصادر والمراجع.

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه الأوفياء، إلى أن يرث الله الأرض والسماء.

وبعد:

حفظ الله عزَّ وجل دينه وشريعته وسنة نبيه ﷺ من التحريف والتبديل، والزيادة والنقصان، فقيَّض لها حُفَّاظاً أيقاظا، وعلماء نبهاء في كل عصرٍ ومصر منذ عهد الصحابة الكرام وحتى يومنا هذا، وقد وضع العلماء علوماً عِدَّة من أجل الحفاظ على السنة من الكذب والافتراء، فتتبَّعوا أحوال الرواة، وحكموا عليهم جرحاً وتعديلا، وميَّزوا بين الغثِّ والسمين، والمقبول والمردود، وقد تصدَّى لهذا الأمر علماء أجلاء كانوا مُثُلا تُحتذى في الفهم والذكاء، والعدل والإنصاف.

ولكن جرت سنة الله عزَّ وجل في خلقه أن لكل جوادٍ كبوة، ولكل سيفٍ نبوة، ولكل عالمٍ هفوة، وكلٌّ يُؤخذ من كلامه ويُرَدُّ عليه إلا الأنبياء المعصومون، وقد أبى الله عزَّ وجل أن يعصم إلا الأنبياء، فوجدنا في هذا البحر الخِضَم من أقوال أئمة الجرح والتعديل أقوالاً غير مقبولة، وأحكاماً خرجت عن القواعد التي وضعوها، وشذَّت عن الأصول التي ارتضوها، فرصدها العلماء، ولفتوا الأنظار إليها، حتى لا تكون سبباً في تجريح ثقة، فالأصل الذي جرى عليه العلماء هو: تزكية العدل وقبول روايته، وتجريح الضعيف ورد روايته، فإذا وجدنا لأحد العلماء كلاماً يُخالف هذا الأصل وجب رده، والتحذير منه، وإحسان الظن بقائله، مع حسن التأول له ما أمكن، مع الاعتقاد التام أن العلماء بشرٌ غيرُ معصومين، يصيبون غالبا، وقد يقع منهم الخطأ نادرا، وأخطاؤهم مغمورةٌ في بحار صوابهم.

وقد رصد العلماء صورًا عدَّة للجرح غير البريء ومنها: كلام الأقران بعضهم في بعض، وقد نبَّه عليها السلف الصالح، وحذَّروا منها، وأول من عرفته اهتم بالتنبيه على هذه القاعدة هو: الإمام ابن عبد البر في كتابه: "جامع بيان العلم وفضله"، فلقد أفرد فيه باباً بعنوان: "حكم قول العلماء بعضهم في بعض"، وذكر فيه جملةً من الأحاديث والآثار تُبَيِّنُ خطورة هذا الأمر وتُحَذِّرُ منه، ثم ضرب عدة أمثلة لكلام الأقران المردود، ثم ختم هذا الباب بالتأكيد على هذه القاعدة: "كلام الأقران يُطْوَى ولا يُرْوَى"، ولقد اهتمَّ العلماء بعده بهذه القاعدة، والتزموا بتطبيقها، وبرز التحذير من كلام الأقران بعضهم في بعض بدون سببٍ حقيقي في مصنَّفاتهم، ومن أبرز من رأيتُه اهتمَّ بهذه القاعدة ونبَّه عليها الإمام الحافظ: شمس الدين الذهبي شيخ المحَدِّثين، وإمام الجرح والتعديل، فلقد أكثر من الإشارة إلى هذه القاعدة والتنبيه عليها عند مخالفتها، خاصةً في كتابيه: "ميزان الاعتدال"، وكتاب: "سير أعلام النبلاء"، ثم تبعه الحافظ: ابن حجر، والحافظ: السخاوي وغيرهما، والجدير بالذكر: أن كلام الأقران بعضهم في بعض ليس مرضاً خاصاً بطائفةٍ معيَّنة، بل هو مرتبطٌ بالإنسان أينما كان، وحسبما كان تفكيره، بل إن المتأمِّل في حال المجتمعات الإنسانية عموماً، وفي ساحة الدعوة الإسلامية خصوصا في مختلف فروع العلوم والمعارف ليدرك جيدا أن كثيراً من الخلافات والخصومات والتصدُّعات في البناء الأخوي بين الدعاة مردُّه إلى الاختلافات المذهبية والعقدية والتحاسد الواقع بين الأقران، والذي يؤدِّي ببعضهم إلى الوقوع في الظلم، والنزاع، والشقاق، والفرقة، وتصيُّد الأخطاء، وإساءة الظن بالمخالف، مما يجعل ذلك السبب من أشد مُعَوِّقات الدعوة وأخطرها على الفرد والمجتمع.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة نقاط منها:

١- بيان منزلة أهمية علم الجرح والتعديل، وأهمية معرفة المقبول منه والمردود.

٢- التأكيد على أن أحكام العلماء على الرواة جرحًا وتعديلًا منها ما يقبل وهو الأكثر، ومنها ما يجب رده وعدم اعتباره.

٣- عدم الوقوف على دراسة مستقلة تتحدث عن أسباب كلام الأقران بعضهم في بعض والنتائج المترتبة على ذلك.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى: ١- بيان أن الله عز وجل قيض للسنة المطهرة من يحمونها ويدافعون عنها ويتكلمون عن رواتها للتفريق بين من تقبل روايته ومن ترد. ٢- التأكيد على أن هؤلاء الأئمة أرادوا تمييز الطيب من الخبيث، ولكنهم بشر يخطؤون ويصيبون، وقد أخطأ بعضهم في بعض أقوالهم في الجرح.

٣- بيان الطريقة الصحيحة للتعامل مع كلام الأقران في بعض.

مشكلة البحث: تتمثَّل مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

١- هل تقبل جميع أقوال النقاد المعتبرين في جميع الرواة؟ أم أن لهذه القاعدة استثناءات؟ يجب التنبيه عليها والحذر منها.

٢- ما الأسباب التي دفعت بعض النقاد ومنهم أئمة كبار لجرح عدل أو تضعيف ثقة. ٣- هل هناك أمثلة كثيرة لجرح الأقران بعضهم في بعض؟

٤- ما النتائج التي ترتبت على وقوع مثل هذا الجرح المردود.

الدراسات السابقة: بعد البحث والتنقيب عن موضوع الدراسة في الفهارس العلمية المختلفة، ومواقع المكتبات والفهارس على شبكة الإنترنت فإن الباحث لم يقف على دراسة وافية لهذا الموضوع، ولذلك انفرد هذا البحث بدراسة هذا الموضوع.

منهج البحث: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة مناهج وهي:

١- المنهج الوصفي؛ لوصف المشكلة وبيان ملامحها.

٢- المنهج الاستقرائي بهدف جمع الكثير من الأمثلة للتدليل على صحة ما جاء في هذا البحث، من وقوع مثل هذا النوع من الجرح المردود في أقوال العلماء.

٣- المنهج التحليلي وذلك لتحليل هذه الأقوال، ومحاولة الوقوف على أسبابها، والنتائج التي ترتبت عليها.

٤- المنهج المقارن من خلال مقارنة أقوال هؤلاء النقاد بأقوال غيرهم في نفس الراوي؛ لبيان أن جرحهم مردود.

خطة البحث: قسَّمتُ البحث إلى مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة.

بيَّنتُ في المقدمة: أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته، وقد جاءت الفصول الأربعة على النحو التالي:

الفصل الأول: تعريف الأقران وروايتهم عند المحدثين.

الفصل الثاني: أسباب كلام الأقران بعضهم في بعض. الفصل الثالث: علاج الأسباب المؤدية لكلام الأقران. الفصل الرابع: نتائج كلام الأقران بعضهم في بعض. الفصل الخامس: القاعدة الذهبية في الجرح والتعديل. الخاتمة: وتتضمَّن النتائج والتوصيات. ثم ذكرتُ أهم المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في هذا الكتاب، ثم وضعتُ فهرسًا عاماً للكتاب، وختامًا فهذا جهد المقلِّ، فإن يكن صوابًا فمن الله وحده، وإن يكن خطأً فمني ومن الشيطان، فاللهَ أسأل أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه وجميع

المسلمين، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يغفر لي ما وقع مني من خطأٍ أو تقصير. أبو البراء/ أيمن مهدي.

الفصل الأول: تعريف الأقران وروايتهم عند المحدثين:

المبحث الأول: تعريف الأقران:

أولاً: التعريف اللغوي:

الأقران لغة: جمع قِرْن وهو: الكفء والنظير في الشجاعة والحرب، وفي حديث ثابت بن قيس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "بئسما عودتم أقرانكم"(١) أي: نظراءكم، وأكفاءكم في القتال(٢)، وجمعه: قرون.

والقرن هو: القوم المقترنون في زمانٍ واحد، وقيل هو: الأمة تأتي بعد الأمة، وقيل هو: الوقت من الزمان قال الأزهري: والذي يقع عندي والله أعلم أن القرن: أهل كل مدة كان فيها نبي، أو كان فيها طبقة من أهل العلم، قلَّت السنون أو كثرت، والدليل على هذا: قول النبي ﷺ: "خيركم قرني – يعني أصحابي –ثم الذين يلونهم– يعني التابعين – ثم الذين يلونهم"(٣) يعني أتباع التابعين.

قال: وجائزٌ أن يكون القرن: لجملة الأمة، وهؤلاء قرونٌ فيها، وإنما اشتقاق القرن من الاقتران، فتأويله: أن القرن الذين كانوا مقترنين في ذلك الوقت، والذين يأتون من بعدهم ذوو اقتران آخر(٤).

ومحصَّلة هذه الأقوال أن القرن هو: مدة من الزمان، على اختلاف العلماء في تحديد هذه المدة، وإن كان أشهر الأقوال وأرجحها أنه: مائة سنة.

والأقران هم: جماعة عاشوا في تلك المدة، وكانوا نظراء وأكفاء لبعض، سواءً في الشجاعة والحرب، أو في العلم والحفظ، أو في غير ذلك.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

لم يخرج التعريف الاصطلاحي لرواية الأقران عند علماء مصطلح الحديث عن حدود هذه المعاني: فالأقران عندهم هم: الذين تقارب إسنادهم وسنهم.

قال الإمام الحاكم: إنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما(٥).

وقال ابن حجر: إن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل: السن واللقى وهو: الأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذي يُقَال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راوياً عن قرينه(٦)، وقال السخاوي: الأقران هم: من تماثلوا أو تقاربوا في السند، يعني: الأخذ عن الشيوخ، وكذا في السن، لكن غالباً، لأنهم ربما يكتفون كالحاكم بالتفاوت في الإسناد وإن تفاوتت الأسنان، مع أن ظاهر كلام شيخنا –يعني ابن حجر– أنه لو حصلت المقارنة في السن دون الإسناد كفى(٧)،

ومحصَّلة هذه النقول: أن الأقران هم: جماعةٌ من العلماء تقاربوا في السن، وتقاربوا في الإسناد أيضاً، ومعنى تقارُب الإسناد: أن يكونوا اتَّفقوا في الأخذ عن مجموعةٍ من الشيوخ، ومعنى تقارب الأسنان: أن يكونوا أحياء في عصرٍ واحد، وإن تفاوتت أسنانهم، والإمام الحاكم وغيره من العلماء يكتفون بالتقارب في الإسناد، وإن تفاوتت أسنانهما، وابن حجر وغيره يكتفون بالاشتراك في أحد الأمرينوالأقران المعنيُّون هم: جماعة من العلماء عاشوا في زمن واحد، وعاصر بعضهم بعضاً، وإن تفاوتت أسنانهم، سواءً اتفقوا في الأخذ عن بعض الشيوخ أو لا.

المبحث الثاني: رواية الأقران عند المُحَدِّثين:

تناول المحدِّثون رواية الأقران وجعلوها أحد علوم الحديث التي اهتموا بدراستها، ثم قسَّموها إلى قسمين:

القسم الأول: أن يروي كل واحدٍ من القرينين عن الآخر، كرواية عائشة رضي الله عنها عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواية أبي هريرة رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها، ويُسَمُّون هذا النوع: المدَبَّج.

القسم الثاني: أن يروي أحد القرينين عن قرينه دون عكس، ويُسَمُّون هذا النوع: رواية الأقران، والعلماء يعدُّون رواية الأقران بقسميها من لطائف الإسناد.

وليس المقصود في هذا البحث رواية الأقران بقسميها، وإنما سأتناول كلام الأقران- أي قدحهم – بعضهم في بعض.

وسأحاول جمع الأسباب الدافعة لذلك، واستخلاص النتائج المترتبة عليه، ثم وضع القواعد المنظمة والضابطة لهذا الجرح قبولاً أو رداً، وأحبُ أن أشير في البداية إلى أني لا أقصد في هذا البحث: كلام العالم الناقد الثقة في قرينه الضعيف المتَّهم، فذلك جارٍ على قواعد المحدِّثين في الجرح والتعديل، وإنما أقصد: كلام العالم الناقد الثقة في قرينه العالم الناقد الثقة لأمرٍ خارجٍ عن العدالة والضبط، وهو ما يُطْلِقُون عليه في علم الجرح والتعديل: الجرح غير البريء، أو الجرح المردود، ولا أشترط أيضاً: أن يكون العَالِمَيْنِ تكلَّم بعضهم في بعض، وإن كنتُ أحرص على هذه الصورة، بل يكفيني مجرد كلام أحدهما في الآخر دون بيِّنة وتفسير، كما أني أحرصُ على إيراد كلام الأقران المتعاصرين، ولكني قد أعدل عن ذلك نادراً، فأوردُ كلام عالمٍ متأخِّرٍ في إمامٍ متقدِّم عنه لغرابة هذا الكلام، وللتعجُّب منه، ولوضوح عِلَّته التي أُشيرُ إليها في موضعها، أو لغير ذلك مما يأتي في موضعه.

الفصل الثاني: أسباب كلام الأقران بعضهم في بعض:

الأصل الذي جرى عليه المحدثون في قواعدهم عند قيامهم بالجرح والتعديل هو: توثيق العدل الضابط، وقبول روايته، ورد رواية فاقد العدالة أو الضبط، وهذه القاعدة مُدوَّنة في السطور، محفورة في الصدور، ولكن جرت العادة: أن كل قاعدةٍ مهما كانت ظاهرة أو متَّفقاً عليها فإن لها شواذ تخرج عنها، فقد وجدنا اتهامًا وقدحًا في بعض العلماء الذين ثبتت عدالتهم وظهرت ثقتهم، وسأحاول في هذا البحث: استكشاف أسباب هذا الجرح الشاذ، وسأحاول حصر هذه الأسباب ما استطعت.

ولكني أشير إلى أمرٍ أعتقده هاماً وهو: أنني لن أفترض أسباباً، أو أعتمد على الاحتمالات العقلية وحدها، وإن كان إعمال العقل لازماً، وإنما سأحرص على: جمع هذه الأسباب من خلال أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن خلال تعليق النقَّاد على هذه الأقوال، حتى يكون هذا البحث مُعْتَمِداً على مادة علمية صحيحة، ووقائع ثابتة، حتى تتحقَّق الثقة بالنتائج المستخلصة بعد ذلك، وسأوردُ لك أهم الأسباب الداعية إلى كلام الأقران بعضهم في بعض.

أولاً: الحسد والغيرة والمنافسة:

الحسد هو: أن تكره النعمة التي أنعم الله عزَّ وجل بها على غيرك، وتحب زوالها عنه[٨]، وهو على أربعة مراتب: المرتبة الأولى: أن تحب زوال النعمة عن أخيك وإن لم تصل إليك، وهذا غاية الخُبْث، قال ابن الجوزي: الحسد هو تَمَنِّي زوال النعمة عن المحسود وإن لم تصر للحاسد[٩]، الثانية: أن تُحِبَّ زوال النعمة عن أخيك لتحصلَ أنت عليها، الثالثة: أن تُحِبَّ أن تحصلَ على النعمة التي حصلَ أخوك عليها، فإن عجزتَ عن الحصول عليها: أحببتَ زوالها عنه، لئلا يظهر التفاوت بينكما، الرابعة: أن تُحِبَّ الحصولَ على مثل هذه النعمة، فإن عجزتَ عن الحصول عليها: فلا تحب أن تزول عنه، وهذه تسمى غِبطة، وقد تُسمَّى منافسة.

والمراتب الثلاثة الأولى مذمومة، والرابعة معفوٌ عنها إن كانت المنافسة في أمرٍ من أمور الدنيا، ومندوبٌ إليها إن كانت المنافسة في أمرٍ من أمور الدين، وقد تُسمَّى المنافسة في الحصول على الشيء: حسداً، وقد يُوضَع أحد اللفظين موضع الآخر، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح، ولا حجر في الأسامي بعد فهم المعاني، يقول ابن تيمية: الحسد مرضٌ من أمراض النفس، وهو مرضٌ غالب فلا يخلص منه إلا القليل من الناس، ولهذا يُقال: ما خلا جسدٌ من حسدٍ، لكن اللئيم يبديه، والكريم يخفيه[١٠]، وقد وردت آثارٌ كثيرة تذُمُّ الحسد وتُحذِّرُ منه، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخوانا"[١١]، وقد حذَّر العلماء من هذه الآفة، وبيَّنوا خطورتها، خاصَّةً إذا كانت بين العلماء، قال ابن

عباس رضي الله عنهما: استمعوا علم العلماء، ولا تُصدِّقوا بعضهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايُراً من التيوس في زربها[١٢]، وقال مالك بن دينار: يُؤْخَذُ بقول العلماء والقُرَّاء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض، فلهم أشد تحاسُداً من التيوس[١٣]، والعلماء لا يحسدون بالمعنى المذموم البغيض، وإن كان ينشأ بينهم نوعٌ من التنافس، قد يجُرُّ إلى قليلٍ من الحسد، فينشأ عنه كلام سوء، وخروجٌ عن الجادة.

والحسد مذموم، والمنافسة محمودة، وهي: الرغبة في الشيء، ومحبة الانفراد به، والمغالبة عليه[١٤]، وفى القرآن الكريم : (وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ)[١٥]، والفرق بين المنافسة والحسد، أن المنافسة: هي المبادرة إلى الكمال الذي تشاهده في غيرك لتنافسه فيه لتلحقه أو تجاوزه، فهو من شرف النفس، وعلو الهمة، وكبر القدر، والحسد مرضٌ يدل على خسة في النفس! وعدم سلامة في القلب، يقول ابن القيم: والحسد خُلق نفس ذميمة، وضيعة ساقطة ليس فيها حرص على الخير، فلعجزها ومهانتها تحسد من يكسب الخير والمحامد ويفوز بها دونها، وتتمنى أن لو فاته كسبها حتى يساويها في العدم[١٦]، وقد تكون الغَيْرة غير الحسد، ولكنها فرع منه على أي حال، فالغيرة تدفع إلى التنافس وطلب الكمال، كما تؤدي إلى صون العلم عن غير أهله، والمحافظة عليه من الابتذال، ولعل هذه الغيرة هي المعنية في قول حماد بن أسامة بن زيد: إِنِّي لأَغَارُ عَلَى الْحَدِيثِ كَمَا يُغَارُ عَلَى الْجَارِيَةِ الْحَسْنَاءِ[١٧]، والكلام المبني على الحسد: منتشرٌ وشائعٌ حتى بين العلماء، ولذلك قال الإمام المناوي: من الصبر الحسن: التصبر على ما ينشأ عن الأقران وأهل الحسد، سيَّما ذوي البذاءة منهم، ووقوع هؤلاء في الأعراض، ونقصهم لما يهمهم من الأمراض، وذلك واقعٌ في كل زمان، وحسبك قول الشافعي في عقود الجمان في الذب عن أبى حنيفة النعمان: كلام المعاصرين مردود، غالبه حسد، وقد نَسَبَ إليه جماعةٌ أشياء فاحشة لا تصدر عمن يوصف بأدنى دين وهو منها بريء، قصدوا بها شينه وعدم انتشار ذكره[١٨]، ولذلك حكم العلماء بردِّ كلام الأقران بعضهم في بعض إذا كان ناشئاً من المنافسة والغيرة والحسد، قال الذهبي: لا يُعتَدُّ غالباً بكلام الأقران إذا كان بينهما منافسة[١٩]، وقال أبو عبد الله الحاكم مُعلِّقاً على كلام من تكلَّم في ابن حبان من أقرانه: وأبو حاتم كبيرٌ في العلو، وكان يُحْسَدُ لفضله[٢٠]، وقال ابن حبان: والمحسود أبداً يُقدح فيه، لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبُّع مثالب المحسود، فإن لم يجد ألزق مُثلةً به[٢١]، وتكلَّم الإمام الذهبي عن الأسباب التي تؤدي إلى رفض الجرح وعدم الاعتداد به فقال: ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيراً ما يقع بين العصريين: الاختلاف والتباين[٢٢]، ولذلك يجب البحث والتحرِّي، والدقة والتروِّي، وعدم التسرُّع في قبول كلام الأقران بعضهم في بعض، خاصةً إذا ظهرت قرينة تؤكِّد صدوره بسبب الحسد أو المنافسة؛ لأن المنافسة والرغبة في التقدُّم وسبق

الأقران قد تؤدِّي بصاحبها إلى نوعٍ من الحسد، وهذا لا يسلم منه أحد، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة منها:

المثال الأول: موقف الإمام محمد بن يحيى الذهلي من الإمام البخاري في مسألة اللفظ[٢٣]، وفي هذا السبب الذي يقوله التاج السبكي عبرة بالغة، فقد نزل الإمام البخاري نيسابور فاجتمع إليه الناس جميعا، العلماء والعوام، وانفضَّ كثيرٌ من الطلبة عن حلقات غيره، حتى ظهر الخلل في حلقة محمد بن يحيى الذهلي، فَحَسَدَ البخاري لذلك، وأساءَ القول فيه، وقد كان يمدحه قبل ذلك، وقد قرَّر السبكي في ترجمة البخاري أن سبب ذلك الموقف هو: حسد الذهلي للبخاري فقال: ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة[٢٤]، وقد سأل بعضهم البخاري عما بينه وبين الذهلي فقال البخاري: كم يعتري محمد بن يحيى الحسد في العلم؟ والعلم رزق الله يعطيه من يشاء[٢٥]، وقال الحسن بن محمد بن جابر: سمعتُ محمد بن يحيى قال لنا لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك وتكلَّم فيه[٢٦]، وقد علَّق الذهبي على موقف الذهلي من البخاري قائلاً: ومازال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يُلَوى عليه بمفرده[٢٧].

المثال الثاني: قال مكحول: ما زلتُ مضطلعاً على من ناوأني حتى عاونهم عليَّ رجاء بن حيوة، وذلك أنه كان سيد أهل الشام في أنفسهم[٢٨]، وقال أيضا: ما زلتُ مستقلاً بمن بغاني حتى أعانهم عليَّ رجاء، وذلك أنه رجلٌ من أهل الشام[٢٩]، وقد علَّق الذهبي على هذا قائلاً: كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يُلْتَفَتُ إلى قول واحدٍ منهما في الآخر[٣٠].

المثال الثالث: قال الذهبي: تكلم في مُطيَّن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وتكلَّم هو في ابن عثمان، فلا يُعتدُّ غالباً بكلام الأقران، لا سيَّما إذا كان بينهما منافسة، فقد عدَّد ابن عثمان لمطيَّن نحواً من ثلاثة أوهام، فكان ماذا؟ ومطيَّن أوثق الرجلين، ويكفيه تزكية مثل الدارقطني له، فقد سُئِل عنه فقال: ثقةٌ جبل[٣١].

ثانيا: العداوة والبغضاء:

ربما يختلف القرينان في المذهب، أو في فروع الاعتقاد، أو في غير ذلك، فينشأ عن ذلك عداوة بينهما، وكل واحدٍ منهما يظن صاحبه مخطئاً فيقول فيه، والعداوة إذا وقعت بين اثنين مؤمنين متَّفقين في المذهب والاعتقاد لم يُقبل كلام أحدهما في الآخر، فكيف إذا كانت العداوة بسبب العقائد التي كان من

جرّاء الاختلاف فيها: هتك المحارم، وارتكاب العظائم، وسفك الدماء؟ والحب يتولَّد عنه رضا يجعل الإنسان لا يرى إلا الحسنات، ويغفل عن السيئات، فلا يرى إلا كل خير، ويتأول لما يراه من خطأٍ أو تقصير، والبغض يجعله لا يرى إلا السيئات، ويغفل عن الحسنات، ويُقَلِّل من قدرها، ويعظم قدر السيئات، فيرى القذاة جذعاً، والفأر جبلاً، وصدق الشاعر إذ يقول:

وعين الرضا عن كل عيبٍ كليلة ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

وفي الحديث: "حبك الشيء يعمي ويصم"(٣٢)، أي يجعلك الحب أعمى عن عيوب المحبوب، أصم عن سماعها، حتى لا تبصر قبيح فعله، ولا تسمع فيه نهي ناصح، بل ترى القبيح منه حسناً، وتسمع منه الخنا قولاً جميلاً، فالواجب في مثل هذه الحالة: عدم قبول قول بعضهم في بعض، ورد القولين معاً، وقبول كلام المنصفين المعتدلين، قال الذهبي: لا يُسْمع قول الأعداء بعضهم في بعض(٣٣)، وهذا لا يعني أن العلماء يُعادِي بعضهم بعضاً فيقعون في بعض بسبب ذلك: بل العلماء في جملتهم منزَّهون عن ذلك، ولكن قد تقع العداوة من بعضهم –وهو نادر– لسببٍ من الأسباب فيُرَدُّ قوله، قال الذهبي: لسنا ندَّعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنَفَسٍ حاد فيمن بينه وبينه شحناء وإحنة، وقد عُلِم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدَرٌ لا عبرة به، ولاسيَّما إذا وثَّق الرجل جماعةً يلوح على قولهم الإنصاف(٣٤)، وهذه القاعدة النفيسة لو أنها أُعملت في كثيرٍ من النزاعات التي تحدث بين بعض أقران العلماء أو الدعاة في عصرنا؛ لاطَّرحنا كثيراً من النزاع والجدل الذي نسمعه أحياناً هنا أو هناك، ولاستقرت القلوب على حب العلماء واحترامهم، قال عبد الفتاح أبو غدة: إذا صدر الجرح من تعصبٍ، أو عداوة، أو منافرة، أو نحو ذلك فهو جرحٌ مردود، وكذا جرح الأقران بعضهم في بعض إذا كان بغير حجة وبرهان، وكان مبنياً على التعصب والمنافرة، فإن لم يكن هذا ولا ذاك فهو مقبول فافهم(٣٥)، وهذه أمثلة تبيّن لك أثر العداوة في كلام الأقران في بعض:

المثال الأول: قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن ذكوان: قال ربيعة فيه: ليس بثقةٍ ولا رضي، قال: ولا يُسمع قول ربيعة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظاهرة(٣٦)، وقال ابن حجر: لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما، بل وثَّقوه(٣٧). بل تأمَّل كيف فعلت بهم هذه العداوة، قال الذهبي: تؤول الشحناء بين القرناء إلى أعظم من هذا، ولما رأى ربيعة أن أبا الزناد يهلك بسببه ما وسعه السكوت، فأخرجوا أبا الزناد وقد عاين الموت وذبُل ومالت عنقه، نسأل الله عزَّ وجل السلامة(٣٨).

المثال الثاني: قال الذهبي في ترجمة ابن أبي داود: لا ينبغي سماع قول ابن صاعد فيه، كما لم نعتدَّ بتكذيبه لابن صاعد، وكذا لا يُسْمَعُ قول ابن جرير فيه، فإن هؤلاء بينهم عداوة بيّنه، فقف في كلام الأقران بعضهم في بعض(٣٩)، وعلَّق على كلام ابن جرير في ابن أبي داود قائلاً: لا يُسْمَعُ هذا من ابن جرير

للعداوة الواقعة بين الشيخين[٤٠]، وعلَّق على كلام ابن مندة فيه فقال: لا يُسْمَعُ قول العدوِّ في عدوه[٤١]، وقال أيضاً: وقع بين ابن جرير وبين ابن أبي داود، وكان كلٌّ منهما لا يُنْصِفُ الآخر، وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود فكثروا وشغبوا على ابن جرير، وناله أذى، ولزم بيته، نعوذ بالله عزَّ وجل من الهوى[٤٢].

المثال الثالث: نقل الذهبي قدح أبي نعيم في ابن مندة ثم قال: لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة، كما لا يُسْمَعُ أيضاً قوله فيك، فلقد رأيتُ لابن مندة حطاً مُقْذِعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، ومالا أحب ذكره، وكل منهما فصدوقٌ في نفسه غير متَّهم في نقله بحمد الله عزَّ وجل[٤٣]، وقال في موضعٍ آخر مخاطبا أبا نعيم: لا يُعْبَأُ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما، كما لا يُعْبَأُ بقوله فيك، فلقد رأيتُ لابن مندة مقالاً في الحطِّ على أبي نعيم من أجل العقيدة أقذع فيه، وكل منهما صدوق غير مُتَّهم بحمد الله في الحديث[٤٤]، وقال أيضًا: كان عبد الله بن مندة يُقْذِعُ في المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نعيم أيضاً من أبي عبد الله في تاريخه، وقد عُرِفَ وَهْنُ كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله عزَّ وجل السماح[٤٥]، وكانت سبب الوحشة بين أبي نعيم وابن مندة: الخلاف المتأجِّج بين العلماء وقتئذٍ حول قضية اللفظ بالقرآن أهو مخلوقٌ أو غير مخلوق؟ وقد صنَّف أبو نعيم في ذلك كتابه في الرد على اللفظية والحلولية ومال فيه إلى جانب النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة، ومال ابن مندة إلى جانب من يقول: إنها غير مخلوقة، وحكى كلُّ واحدٍ منهما ما يُؤَكِّدُ قوله، ووقع كلٌّ منهما في الآخر بسبب ذلك.

ثالثًا: الغضب وسوء الرأي:

الغضب تغيُّرٌ يحصل عند فوران دم القلب ليحصل عنه التشفِّي في الصدر، ويتولَّد عنه رغبة في الإضرار بالمغضوب عليه، ولو لم يكن في الغضب خصلة تُذَمُّ إلا إجماع الحكماء قاطبة على أن الغضبان لا رأي له، لكان الواجب عَلَيْهِ الاحتيال لمفارقته بكل سبب[٤٦]، والعلماء بشرٌ يرضون فيرون الحسن ويذكرونه، وقد يغضب أحدهم فلا يرى إلا القبيح، وقد يستفزُّهم الغضب فيحملون الأمر على ظاهره السيئ، ويسيئون الرأي في فاعله، وقد يكون له مخرجٌ حسن، وتأويلٌ مقبول، وهذا ينافي الكذب الذي هو مخالفة الحقيقة عمداً، ولذلك كان النبي ﷺ يسأل ربه عزَّ وجل: أن يرزقه قول الحق في الغضب والرضا، ففي الحديث أن رسول الله ﷺ كان يدعو ربه قائلاً: "وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب"[٤٧]، ولقد أورد ابن عبد البر بعض ما وقع بين الصحابة وكبار العلماء ثم قال: وقد كان بين أصحاب رسول الله ﷺ وجلة العلماء عند الغضب كلامٌ هو أكثر من هذا، ولكن أهل العلم والفهم والفقه لا يلتفتون إلى ذلك؛ لأنهم بشرٌ يغضبون ويرضون، والقول في الرضا غير القول في الغضب، ولقد

أحسن القائل: لا يُعْرَف الحكيم إلا ساعة الغضب[٤٨]، قال ابن الصلاح: وذلك لأن عين السخط تبدى لها مساوئ لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع منهم تعمُّداً للقدح مع العلم ببطلانه، فاعلم هذا فإنه من النكت النفيسة المهمة[٤٩]، وقال السخاوي: ربما حصل غضبٌ لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة، فحبك الشيء يعمي ويصم، لا أنهم مع جلالتهم ووفور ديانتهم تعمدوا القدح بما يعلمون بطلانه، حاشاهم وكل تقي من ذلك[٥٠]، والعلماء على الجملة لا يقعون في الغضب المذموم، وإن كان قد وقع شيءٌ من ذلك من أحدهم فهو الشذوذ الذي يؤكِّد القاعدة ولا ينفيها، وقد تكلَّم بعض الأقران في بعض ولم يحملهم على ذلك إلا الغضب وهذه أمثلة تبيّن ذلك:

المثال الأول: فهذا أحمد بن صالح أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين الجامعين بين الفقه والحديث، وثَّقه البخاري، وأبو حاتم، ويعقوب الفسوي، والعجلي وغيرهم، واحتجَّ بروايته جميع الأئمة إلا النسائي، فقد كان سيِّئُ الرأي فيه، وكان يتَّهمه ويقول فيه. فلقد ذكره مرةً فقال: ليس بثقةٍ ولا مأمون[٥١]، ونقل في ذلك قول يحيى بن معين حينما سُئِل عن أحمد بن صالح فقال: كذَّاب يتفلسف، رأيتُه يَخْطِرُ[٥٢] في الجامع بمصر[٥٣]، فاستند النسائي في تضعيفه لأحمد بن صالح على هذا القول، ونقله واستروح إليه، وإنما حمله على ذلك: سوءُ رأيه في أحمد بن صالح، وشدة غضبه منه، وقد ذكر العقيلي سبب غضب النسائي من أحمد بن صالح فقال: كان أحمد بن صالح لا يُحَدِّث أحداً حتى يسأل عنه، فلما قدم النسائي مصر جاء إليه وقد صحب قوماً من أهل الحديث لا يرضاهم أحمد، فأبى أحمد أن يأذن له، فكل شيء قدر عليه النسائي: أن جمع أحاديث قد غلط فيها أحمد بن صالح فشنَّع عليه بها، وما ضَرَّهُ ذلك شيئاً، وأحمد بن صالح إمامٌ ثقة[٥٤]، وقال ابن عدى: وسبب كلام النسائي فيه: أنه حضر مجلسه فطرده، فحمله ذلك على أن تكلَّم فيه[٥٥]، وقال الخطيب: نال النسائي منه جفاءً في مجلسه، فذلك الذي أفسد الحال بينهما[٥٦].

المثال الثاني: قال أبو حامد بن الشرقي: كان يحيى بن معين وأبو عبيد سيئا الرأي في الشافعي، قال الذهبي معلِّقاً: فصدق والله ابن الشرقي، أساءا في ذاتهما بالكلام في عالم زمانه[٥٧]، فسوء رأيهما في الشافعي ناشئ من عدم معرفتهم به، وعندما خالفهم في فروع الفقه غَضِبَا، وأساءا الظن به، فأساءا القول فيه.

المثال الثالث: الموقف الذي وقع بين مالك وابن إسحاق أيضاً، ذلك أن محمد بن إسحاق، كان يزعم أن مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنَّف مالك الموطأ، قال ابن إسحاق: ائتوني به، فإني بيطاره، فنُقِل ذلك إلى مالك فقال: هذا

دجالٌ من الدجاجلة، يروي عن اليهود، وكان بينهم ما يكون بين الناس[٥٨]، فمثل هذا كان يقع بين بعض المحدثين أصحاب الحديث؛ لأنهم ليسوا معصومين، قال شعبة: احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلهم أشد غيرة من التيوس[٥٩].

رابعًا: الجهل بقدر العلماء:

وذلك بسبب عدم اللقاء بهم، أو المجالسة لهم، أو المذاكرة معهم، والحكم على الشيء هو فرعٌ عن تصوُّرِه، ونقد الراوي يجب أن يُبْنَى على معرفته، أو نقل كلام الثقات المنصفين الذين يعرفونه، ولكن المعاصرة حجاب، فقد يخفى قدر المعاصر وشرفه على معاصريه فيتكلم فيه بعضهم، خاصةً إذا لم يجالسوه ويدارسوه، أو سمعوا عنه من حاسديه ومبغضيه فقط، وهذه أمثلة وشواهد تؤكد هذا المعنى:

المثال الأول: حينما تكلَّم يحيى بن معين في الشافعي علَّق أحمد بن حنبل على ذلك قائلاً: من أين يعرف يحيى بن معين الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقوله، أو نحو هذا، ومن جهل شيئاً عاداه[٦٠]، وعلَّق ابن عبد البر على ذلك قائلاً: صدق أحمد بن حنبل رحمه الله إن ابن معين لا يعرف ما يقول الشافعي رحمه الله... ولقد أحسن أكثم بن صيفي رحمه الله في قوله: ويلٌ لعالم أمرٍ من جاهل، ومن جهل شيئاً عاداه، ومن أحب شيئاً استعبده، ثم ذكر قول من صرف كلام ابن معين إلى غير الشافعي وقال: وهذا كله عندي تخرُّصٌ وتكلُّمٌ على الهوى، وقد صحَّ عن ابن معين من طرقٍ أنه كان يتكلَّم في الشافعي على ما قدَّمتُ لك، حتى نَهاه: ابن حنبل رحمه الله ونبَّهه على موضعه من العلم وقال له: لم تر عيناك قط مثل قول الشافعي[٦١]، ولذلك تعجَّب الذهبي ممن تكلَّم في الشافعي حتى قال: ما تكلَّم في الشافعي إلا حاسد، أو جاهل بحاله[٦٢]، وقال في معرض الحديث عنه: من نال منه بجهلٍ وهوى ممن عُلم أنه منافس له فقد ظلم نفسه[٦٣].

المثال الثاني: قال العجلي عند ترجمته للإمام الشافعي: هو ثقة صاحب رأي، وليس عنده حديث، وقد نقل الإمام الذهبي هذا الكلام ثم عقّب عليه قائلاً: هو قول من لا يدري ما يقول في حق الإمام أبي عبد الله، وما عرفه العجلي ولا جالسه، فالشافعي من جلة أصحاب الحديث، رحل فيه وكتب بمكة والمدينة والعراق واليمن ولُقِّب ببغداد: ناصر الحديث، وهو قلَّما يوجد له حديثٌ غلط، والله عزَّ وجل حسيب من يتكلم بجهل أو هوى، فإن السكوت يسع الشخص[٦٤].

المثال الثالث: قال الإمام مالك في حق محمد بن إسحاق بن يسار: هو دجَّال من الدجاجلة، وقد حمل بعض العلماء كلام مالك هذا في ابن إسحاق بأنه ناشئٌ عن عدم المعرفة التامة به، أو المجالسة له، والسماع منه، واختبار ما عنده، فعن يعقوب بن شيبة قال: سألتُ علياً – يعني ابن المديني –

فقلتُ: كيف حديث ابن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم حديثه عندي صحيح، قلتُ: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يجالسه ولم يعرفه، وأي شيءٍ حدَّث به ابن إسحاق بالمدينة؟[٦٥].

خامسًا: طبيعة البشر وأن أحدًا لم يسلم من الطعن فيه

فلم يسلم الأنبياء من الطعن فيهم والنيل من أعراضهم، وكذا كبار الصحابة كالخلفاء الأربعة وغيرهم، فمن الذي يسلم من الكلام فيه بعد هؤلاء؟، ولذلك قال الطبري: لو كان كل من ادُّعي عليه مذهبٌ من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعي عليه، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم أحدٌ إلا وقد نسبه قومٌ إلى ما يُرغب عنه[٦٦]، قال محمد بن مفلح: ولم ينج كثيرٌ من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يُذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة وفيمن كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض والنفس[٦٧].

سادسًا: التأويل واختلاف الاجتهاد:

جرت طبيعة البشر أنهم يختلفون في النظر والحكم على بعض الأشياء، فهذا يحبها وهذا يبغضها، وهذا يقبلها وهذا يرفضها، فقد يدخل بعض العلماء على السلطان ويرى ذلك سائغاً له لنصحه وإرشاده، ولرفع بعض الظلم عن المظلومين، أو لحماية ماله وثروته، أو لغير ذلك من الأسباب التي يراها الداخل على السلطان سائغة، بينما يرى البعض ذلك قادحاً فيه، ويتكلم فيه لذلك، وقد يأخذ بعض العلماء أجراً على التحديث، ويرى ذلك جائزاً له لأنه يستغرق وقته، وليس عنده ما ينفق منه على أهله، ولم يثبت عنده تحريم هذا الأجر، كان أبو نُعيم الفضل بن دكين يقول: يلومونني على أخذ الأجرة، وفي بيتي ثلاثة عشر نفسًا، وما في بيتي رغيف واحد[٦٨]. بينما كان يرى غيره: عدم جواز ذلك، ويقدح فيه من أجل ذلك، وقد يرى بعض العلماء جواز التمتع بزينة الحياة الدنيا، فيظهر عليه أثر الغنى في ملبسه ومأكله، فيتهمه البعض، ويقدح فيه من أجل ذلك، وقد يفتي البعض بتحريم أمرٍ ما، ويفتي غيره بجوازه، فيقدح فيه لذلك. وأمثال هذه الأمور كثير مما تختلف فيه وجهات النظر والطباع، وتتعدَّد فيه الآراء والاجتهادات، سنة الله عزَّ وجل في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلا، ولا ضير في هذه الاختلافات، طالما كان المختلفون ملتزمين بقواعد الشرع وأحكام الإسلام، لكنها تجاوزتها أحياناً إلى القدح والتضعيف بما لا يوجب ضعفا، قال ابن حجر: عاب جماعةٌ من الورعين جماعةً دخلوا في أمر الدنيا فضعَّفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط[٦٩]. وهذه أمثلة تُبَيِّن ذلك وتؤكِّده:

المثال الأول: حميد بن هلال العدوي من كبار التابعين، وثَّقه ابن معين، والعجلي، والنسائي وغيرهم، بينما قال يحيى القطان: كان ابن سيرين لا يرضاه، وقد بيَّن أبو حاتم الرازي سبب قدح ابن

سيرين فيه فقال: إن ذلك كان بسبب أنه دخل في شيءٍ من عمل السلطان[٧٠]، وكان في الحديث ثقة[٧١].

المثال الثاني: أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني قال عنه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: كان من أهل الصدق والإتقان[٧٢]، وروى له البخاري في صحيحه ومع ذلك قال عنه ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده[٧٣]، قال الميموني: قلتُ لأحمد بن حنبل: إن أهل حران يسيئون في أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني فقال أحمد: إن أهل حران قلَّ أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعةٍ له[٧٤]، قال ابن حجر: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان[٧٥].

المثال الثالث: حميد الطويل ثقةٌ مشهورٌ مُتَّفَقٌ على الاحتجاج به، ومع ذلك فقد طرح زائدة أحاديثه[٧٦]، قال ابن حجر: حميد الطويل تركه زائدة لدخوله في شيءٍ من عمل السلطان[٧٧]، ومع ذلك فلم يعتبر الأئمة ذلك قادحًا في عدالته، فقد روى له البخاري وسائر الجماعة.

سابعا: الخلافات العقائدية:

قال ابن حجر: اعلم أنه قد وقع من جماعةٍ الطعن في جماعةٍ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبُّه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق[٧٨]، وقال التاج السبكي: ومما ينبغي أن يُتَفَقَّد عند الجرح: حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزَكُّون برآء من الشحناء والعصبية في المذهب خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثيرٍ من الأئمة جرحوا بناءاً على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب[٧٩]، وهذه أمثلة لكلام الأقران في بعض بسبب اختلاف العقائد:

المثال الأول: قال الذهبي: كان ابن منده يُقذع المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن الأشعري ونال أبو نعيم أيضاً من أبي عبد الله في تاريخه، وقد عُرف وَهْن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض نسأل الله السماح[٨٠]، وسبب الخلاف بينهما: أن أبا نعيم كان يميل إلى جانب القائلين بأن التلاوة مخلوقة، بينما مال ابن مندة إلى جانب القائلين بأنها غير مخلوقة، ولذلك يقول الذهبي: البلاء الذي بين الرجلين: الاعتقاد[٨١].

المثال الثاني: قال الذهبي: ممن ينبغي أن يُتَوَقَّف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها: الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمَّل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأي العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها في التشيع، فتراه لا يتوقَّف في جرح

من ذكره منهم بلسان ذلقة، وعبارةٍ طلقة، حتى أنه أخذ يليّن مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثَّق رجلاً ضعَّفه قُبِل التوثيق، ويلتحق به: عبد الرحمن بن يوسف ابن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة، بل نُسب إلى الرفض، فيُتأنَّ في جرحه لأهل الشام للعداوة البيّنة في الاعتقاد(٨٢).

المثال الثالث: لما دخل البخاري نيسابور اجتمع عليه الناس فسأله رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوقٌ هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يُجبه ثلاثاً، فألحَّ عليه، فقال البخاري: القرآن كلام الله عزَّ وجل غير مخلوق، وأفعال العبادة عير مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرجل وقال: قد قال: لفظي بالقرآن مخلوق(٨٣)، فبلغ ذلك محمد بن يحيى الذهلي وكان يحسده فقال: القرآن كلام الله عزَّ وجل غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، فلا يُجَالَس، ولا يُكَلَّم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتَّهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه(٨٤)، ولقد تجاوز بعضهم وتعدَّى بسبب هذا حتى قال: البخاري تركه أبو زرعة، وأبو حاتم(٨٥)، وهو ما حدا بالتاج السبكي أن يقول: فيالله والمسلمين أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاري متروك؟ وهو حامل لواء الصناعة، ومُقَدَّم أهل السنة والجماعة؟ ثم ياالله والمسلمين أنُجعل مما دحه مذام؟ فإن الحقَّ في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقلٌ من المخلوقين في أن تلفُّظَه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها(٨٦)، قال الذهبي: إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم(٨٧).

الفصل الرابع: نتائج كلام الأقران بعضهم في بعض:

ذكرتُ أغلب الأسباب الدافعة لكلام الأقران بعضهم في بعض، ولقد ترتَّب على هذا الكلام عدَّة نتائج حاولتُ رصدها للاستفادة منها والانتباه لها

من أهمِّ هذه النتائج:

أولا: عدم تضرُّر المتَكَلَّم فيهم، بل رُبَّما كان القدح فيهم سبباً لتعريف الناس بفضلهم، وذيوع صيتهم، وشهرتهم: في أغلب الأحيان لا يُؤثِّر كلام الأقران في منزلة أحد الطرفين، ولا يُنْزِل من درجة المتكلَّم فيه، بل يعتبره العلماء من قبيل اللغو، أو الوهم، أو الهوى الواجب إهماله، وعدم البناء عليه فيظل الرجلان ثقتين. قال الذهبي بعد أن أورد طعن محمد بن إسحاق في مالك: لم يؤثِّر كلام محمد فيه ولا ذرَّة، وارتفع مالك، وصار كالنجم(٨٨)، وقد يكون الجرح سبباً في البحث عن أحوال المتكلَّم فيه فيشتهر، ويعرف الناس فضله، قال الذهبي: ما تكلَّم في الشافعي إلا حاسد، أو جاهل، فكان ذلك الكلام الباطل منهم موجِباً لارتفاع شأنه، وعلوِّ قدره، وتلك سنة الله عزَّ وجل في عباده(٨٩).

ثانياً: عيب المُجرِّحَ أو تضعيفه والقسوة في الردِّ عليه:

قد يتكلَّم القرين في قرينه بهوى، أو عصبية، أو غير ذلك مما ذكرنا، فيتصدَّى للردِّ عليه أئمة الجرح والتعديل، وقد يعيبونه بذلك، وقد يضعِّفون أقواله، ويقسون في الردِّ عليه، وقد يحتملون خطأه ويغتفرون زلَّته، وهذه أمثلة تبيِّن ذلك وتوضِّحه:

المثال الأول: ترجم الذهبي للشافعي ثم نقل ثناء العلماء عليه ثم قال: وإمامنا بحمد الله ثَبْتٌ في الحديث، حافظٌ لما وعى، عديم الغلط، موصوفٌ بالإتقان، متين الديانة، فمن نال منه بجهلٍ وهوى ممن عُلم أنه منافسٌ له فقد ظلم نفسه، ومقتته العلماء، ولاح لكل حافظٍ تحامله، وجرّ الناس برجله، ومن أثنى عليه، واعترف بإمامته وإتقانه وهم أهل العقد والحل قديماً وحديثاً، فقد أصابوا وأجملوا وهدوا ووفقوا... ثم قال: وقد كنتُ وقفتُ على بعض كلام المغاربة في الإمام رحمه الله، فكانت فائدتي من ذلك: تضعيف حال من تعرَّض إلى الإمام، ولله الحمد[٩٠].

المثال الثاني: قال الذهبي: بتكفير الخوارج للصحابة انحطَّت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين، فانظر إلى حكمة ربك، نسأل الله عزَّ وجل السلامة، وهذا كثيرٌ من كلام الأقران بعضهم في بعض، ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط[٩١].

المثال الثالث: قال قطبة بن العلاء: تركتُ حديث فضيل بن عياض لأنه روى أحاديث أزرى فيها على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقال الذهبي: لا يُقبل قول قطبة، ومن هو قطبة حتى يُسمع قوله واجتهاده؟[٩٢]، وقال: فمن قطبة؟ وما قطبة؟ حتى يجرح وهو هالك[٩٣].

ثالثاً: تضعيف المُتَكَلَّم فيه خاصةً عند موافقي المُتكلِّم في المذهب:

قد يطَّلع الناقد المتأخِّر على قولٍ لبعض المتقدِّمين في أقرانهم، ويخفى عليه سببه، فيقول به، ويُضعِّف روايته لأجله، بينما يطَّلع غيره على علِّة هذا القول، وتوثيق العلماء له، فيحكم بصحة روايته، وهذه الأمثلة تُبيِّن ذلك وتوضِّحه:

المثال الأول : الموقف الذي وقع بين مالك وابن إسحاق أيضاً، ذلك أن محمد بن إسحاق، كان يزعم أن مالكاً من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنَّف مالك الموطأ، قال ابن إسحاق: ائتوني به، فإني بيطاره، فنقل ذلك إلى مالك فقال: هذا دجَّالٌ من الدجاجلة، يروي عن اليهود، وكان بينهم ما يكون بين الناس[٩٤]، فبينما قال مالك في محمد بن إسحاق: إنه دجَّال من الدجاجلة، نجد شعبة يقول فيه: إنه أمير المؤمنين في الحديث، وشعبة إمامٌ ناقدٌ مُعْتَمَدٌ لا خلاف في ذلك، وإمامة مالك في الدين معلومةٌ لا تحتاج إلى برهان، فهذان إمامان

كبيران، اختلفا في رجلٍ واحدٍ من رواة الحديث، ويتفرَّع على هذا: الاختلاف في صحَّة حديثٍ من رواية ابن إسحاق وفى ضعفه، فإنه قد يجد العالم المتأخِّر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحِّح حديثاً يكون من رواية ابن إسحاق قائلاً: قد ثبتت الرواية عن إمامٍ من أئمة الدين وهو: شعبة بأن ابن إسحاق حُجَّة في روايته، فهذا خبرٌ رواته ثقات يجب قبوله، وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن إسحاق، القدح الذي ليس وراءه وراء، ويرى حديثاً من رواية ابن إسحاق، فيضعِّف الحديث لذلك قائلاً: قد روى لي إمام وهو: مالك، بأن ابن إسحاق غير مرضيِّ الرواية، ولا يساوي فَلْساً، فيجب رَدُّ خبرٍ فيه ابن إسحاق، فيتعارض التصحيح والتضعيف، ويحتاج الأمر إلى ترجيحٍ ومعرفة، فإذا عرف الناقد أنه كلامٌ خرج مخرج الغضب الذي لا يخلو عنه البشر، ولا يحفظ لسانه حال حصوله إلا من عصمه الله تعالى، وأنزل كلام مالك على ذلك، أما كلام شعبة ففيه اعتدالٌ وإنصاف، وقد خرج مخرج النصح للمسلمين، وليس له حاملٌ إلا ذلك، وأما الجامد في ذهنه، الأبله في نظره، فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرح والتعديل، فيُقَدَّم الجرح؛ لأن الجارح أولى وإن كَثُر المعَدِّلون، وهذا خطأ، لأن هذه القاعدة جارية في حق المجهول، على أن كلام مالك —وقد عرفنا سببه– لا يقدح في ابن إسحاق. فأنت ترى أنه زلَّ بسبب كلام مالك طائفتان من العلماء: الأولى: طائفة وقعوا على كلام مالك ولم يعرفوا سببه، ولم يقفوا على كلام شعبة فيه، فضعَّفوا ابن إسحاق لذلك. الثانية: طائفة وقعت على كلام مالك وابن إسحاق فقالوا الجرح مقدم على التعديل —دون أن يعرفوا سبب الجرح– ومالك أولى، فضعفَّوا ابن إسحاق كذلك، والرأي الفصل في هذه المسألة: أن كلام مالك لا يقدح في ابن إسحاق، لأنه خرج مخرج الغضب، فلا يُعْتَدُّ به، ويبقى كلام شعبة: أن ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث سالمٌ من المعارضة، والكلام في ابن إسحاق مثالٌ وطريقٌ يُسلك منه إلى نظائره، وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن كلام الإمام مالك في ابن إسحاق قد أثَّر فيه، وأنزل حديثه من مرتبة الصحة إلى مرتبة الحسن.

رابعاً: سرعة العقوبة من الله عزَّ وجل:

ترتَّب على كلام بعض الثقات في أقرانهم دون بيِّنة: أن يُسلِّط الله عزَّ وجل عليه من أقرانه الآخرين من يتكلَّم فيه، ويتَّهمه دون بيِّنةٍ أيضًا، ومن عاب الناس عابوه، ومن افترى افْتُري عليه، وهذا عاجل الجزاء، وهذه الأمثلة تبيِّن ذلك وتوضِّحه:

المثال الأول: أبو نعيم الأصبهاني إمامٌ جليلٌ ثقة، ولكنه تكلَّم في ابن مندة، وأقذع فيه القول دون بيِّنة، فسلط الله عزَّ وجل عليه من تكلَّم فيه أيضاً، قال الذهبي: أبو نعيم الأصبهاني أحد الأعلام، صدوق تُكلِّم فيه بلا حجة، ولكن هذه عقوبة من الله عزَّ وجل لكلامه في ابن مندة بهوى[٩٥].

المثال الثاني: الشعبي إمامٌ ثقةٌ ناقد، وصف الحارث الأعور بأنه: كذَّاب، فسلَّط الله عزَّ وجل عليه من رماه بنفس الداء، وهو منه بريء، لكنه عقوبة من الله عزَّ وجل جزاءً وفاقا، عرض ابن عبد البر قول إبراهيم النخعي في الشعبي: ذلك الكذَّاب لم يسمع من مسروق شيئاً، ثم قال: معاذ الله أن يكون الشعبي كذَّاباً، بل هو إمامٌ جليل، والنخعي مثله جلالة وعلماً وديناً، وأظن الشعبي عُوقِب بقوله في الحارث: حدَّثني الحارث وكان أحد الكذَّابين، ولم يَبِن من الحارث كذب، وإنما نُقِم عليه: إفراطه في حب عليّ، وتفضيله له على غيره، ومن هنا كذَّبه الشعبي، لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر، وإلى أنه أوَّل من أسلم، وتفضيل عمر(٩٦).

المثال الثالث: تكلَّم النسائي في أحمد بن صالح المصري تحامُلاً عليه قال السخاوي: أحمد بن صالح هذا تكلَّم في حرملة، فقال ابن عدي: تحامل عليه، وسببه: أن أحمد سمع كتب حرملة من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولَّدت بينهما العداوة من هذا... فجوزي ابن صالح بما تقدَّم(٩٧)، وقد عاقب الله بعض العلماء الذين تزيَّدوا في نقد الرجال، وضعفوا الثقات، وأكثروا الوقيعة في الناس: قال ابن حجر: مُحَمَّد بن سَنَد: تغيَّر ذهنه، وَنسي غَالب محفوظاته حَتَّى الْقُرْآن، وَيُقَال إِن ذَلِك كَانَ عُقُوبَة لَهُ لِكَثْرَة وقيعته فِي النَّاس(٩٨).

خامساً: اليقين التام بالنقص البشري، وأن كلَّ أحدٍ يُؤخَذ من كلامه ويُترك، إلا المعصوم ﷺ:

كان علماء الإسلام على جانبٍ كبيرٍ من الورع والخشية، والحذر من رمي البرآء بالعيب، أو محاباة الأقارب أو الأصحاب على حساب قواعد العلم، ورغم هذا، فلكل جوادٍ كبوة، ولكل صارمٍ نبوة، ولكل عالمٍ هَفْوة، ولكل قاعدةٍ شواذ، ولذلك وقع من بعض العلماء هنات تدُلُّ على أنهم بشر يرضون ويغضبون، ويحبون ويكرهون، ويصيبون ويُخْطِئون، وتلك سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

قال الذهبي: مازال العلماء الأقران يتكلَّم بعضهم في بعض بحسب اجتهادهم، وكلُّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ (٩٩)، وغالب أقوال أئمة الجرح والتعديل مقبولة، ما لم تظهر عليها قرينه تدل على خطأهم أو وهمهم، فإن كلامهم حينئذٍ لا يُقبل، وهذا لا يضرُّهم في شيء، وكفى بالمرء نبلاً أن تُعَدَّ معايبه، وكفى بالعالم شرفاً أن تُعَدَّ أخطاؤه، ولذلك قال الذهبي: يحيى بن معين هو أحد أئمة هذا الشأن، وكلامه كثيرٌ إلى الغاية في الرجال، وغالبه صوابٌ وجيّد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده —إذا خالف الجمهور— فإنه بشرٌ من البشر وليس بمعصوم(١٠٠)، وبالجملة فالمحدِّثون كغيرهم من سائر المصنِّفين، في كلامهم الغث والسمين، والسعيد من عُدَّت غلطاته،

وحُصِرت سقطاته، فكل إنسانٍ يُخْطِئ ويصيب، ويُؤْخَذُ من كلامه ويُتْرَك، إلا النبي المعصوم ﷺ، وهي الدنيا لا يكمُل فيها شيء.

سادساً: عدم صفاء النفوس وتوفُّرِها على حب الأئمة:

فإن ترديد كلام العلماء الأقران بعضهم في بعض يُضعِف الثقة بالطرفين ويُشوِّش النفوس، ويجعل الفكر مضطَّرِباً بين تصديقٍ ورفض، ومحبَّةٍ وبغض، وقد يطَّلع عليه أحد العامة فيسقط كثيرٌ من العلماء من نظره، ويُصدِّق ما قيل فيهم بغير بينة، وأقلُّ الأضرار: أن لا يُحِبُّهم، وهم حَمَلةُ الشريعة، ونَقَلة الدين، فالواجب: قبول جميع العلماء الثقات ومحبَّتهم، والترضِّي عليهم، والثناء عليهم بما عُرف من طيب أعمالهم، ونشر محاسن سيرهم، والتغاضي عن أخطائهم وهفواتهم القليلة، والتأول لها، خاصةً الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، فلا نشتغل بخلافاتهم، ونحسن الظن بهم جميعًا، ونترضى عنهم.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث أُحِبُّ أن أؤَكِّد على النتائج التالية:

أولا: الأقران المعنيُّون في هذا البحث هم: جماعةٌ من العلماء عاشوا في زمنٍ واحد، وعاصر بعضهم بعضاً، وإن تفاوتت أسنانهم، وقد يكونون متَّفقين في الأخذ عن بعض الشيوخ أوْ لا.

ثانيا: الأسباب التي أدَّت إلى وقوع كلام الأقران في بعض كثيرة، وقد رصدتُ أشهرها، وضربتُ الأمثلة الدالَّة على ذلك وهي: الحسد والغيرة، والمنافسة، والعداوة، والبغضاء، والغضب، وسوء الرأي، والجهل بقدر العلماء، وطبيعة البشر وأن أحداً لم يسلم من الطعن فيه، والتأويل واختلاف الاجتهاد، والخلافات العقائدية، والتعصُّب وعدم الإنصاف، وسوء الظن، والأخذ بالتوهُّم والقرائن التي تتخلَّف.

ثالثا: ترتَّب على كلام الأقران بعضهم في بعض عددٌ من النتائج الهامة حاولت رصدها للانتباه إليها ومحاولة الاستفادة منها، من أهم هذه النتائج: عدم تضرُّر المتَكَلَّم فيهم، بل ربما كان القدح فيهم سبباً لتعريف الناس بفضلهم، وذيوع صيتهم وشهرتهم، وعيب المجرّحَ أو تضعيفه، والقسوة في الرد عليه، وتضعيف المتَكَلَّم فيه خاصةً عند موافقي المتكلِّم في المذهب، وسرعة العقوبة من الله عزَّ وجل، واليقين التام بالنقص البشري، وأن كلَّ أحدٍ يُؤْخَذ من كلامه ويُتْرك إلا المعصوم ﷺ، وعدم صفاء النفوس وتوفُّرِها على حب الأئمة، والخروج عن حدِّ الاعتدال في الجرح والتعديل، ومحاولة أعداء السنة الطعن في الأئمة بتتبُّع هذه الأقوال واعتمادها والبناء عليها والطعن في منهج المحدِّثين في الجرح والتعديل.

رابعا: وضع العلماء مجموعةً من القواعد الضابطة لعملية الجرح والتعديل حتى لا يُقبل قولٌ منشؤه أحد الأسباب السابق ذكرها، ومن أهم هذه القواعد ما أطلق عليه بعض العلماء: القاعدة

الذهبية وهي: أن من غلبت طاعاته، وكثرت حسناته، وثبتت إمامته، واشتهرت عدالته فإنه لا يُقبل فيه جرح أحدٍ كائناً من كان.

خامسا: دِقَّة الأئمة وورعهم وإنصافهم عند القيام بعملية الجرح والتعديل حتى إن خطأهم في هذا الأمر يمكن رصده، ومن ثَمَّ جمعه، ثم إهماله وعدم القول بمقتضاه، ومجمل أقوال الأئمة في هذا الباب سالمة من الأسباب السابق ذكرها، وكفى بالمرء شرفا أن تُعَدَّ معايبه، وكفى بالعالم فخراً أن تُعَدَّ أخطاؤه. وأوصي الباحثين بدراسة وفهم هذا الموضوع حتى يحسنوا التعامل مع أحكام الأئمة على الرواة جرحًا وتعديلًا.

وبعد فهذا جهدي مع ضعفي وتقصيري، والله يعلم أني ما أردتُ إلا النصح والإرشاد لطلبة العلم، وحسبي أني اجتهدتُ وسعي، ورجائي أن أُعَدَّ من خُدَّامِ السنة المطهَّرة، وأن أُحْشَر يوم القيامة في صحبة النبي المصطفى ﷺ برحمة الله عزَّ وجل لا بعملي (رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)(١٠١).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licence.

الهوامش:

(١) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب التحنط عند القتال ٦٠/٦ رقم: ٢٨٤٥.

Sa’ḥīḥ ạl-Bukẖārī Kitāb ạl-Jihād Wāl Sāẏr Bāba ạl-tāḥanūṭ In’da ạl-Qitāl 6/60 Rq’m: 2845.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٩/٤، ولسان العرب لابن منظور ١٤٠/١١.

Al-Nīhāyaï fī Gẖarīb ạl-Hadyṯẖ Wāl̊-Aṯẖar li ibn ạl-Aåṯẖīr 4/49, Wal Lisān ạl-Arab li Ibn Man’ẓūr 11/140.

(٣) البخاري كتاب الشهادات باب لايشهد على شهادة جور إذا أشهد ٣٠٦/٥ رقم: ٢٦٥١، ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ١٩٦٢/٤رقم: ٢٥٣٣.

Al-Bukẖārī Kitāb ạl-Hãhādāt Bāba Lạysẖhad alay Sẖahādaï Jaw’r Aịdẖa Aåsẖ’ahid 5/306 Rq’m: 2651, Wa Mus’lim Kitāb Faḍāyil ạl-Sāḥābaï Bāba Faḍ’li ạl-Sāḥābaï Tẖumã ạl-Adẖīn Yulawīnuhum Tẖumã ạl-Adẖīna Yulawīnuhum 4/1962rqm: 2533.

(٤) راجع: معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٣٢/٤.

Rājii: Mu’jam ạl-Bul’dān līāqūt ạl-Hamūī 4/332.

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ٢١٥/١.

Ma’rifaï Uloom ạl-Hadyt̲h lil- Hākim 1/215.

(٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر صـ: ٥٥،٥٦.

Nuz’haï ạl-Nāẓar Sẖar’ḥ Nukẖ’baï ạl-Fik’r fī muṣ’ṭalaḥ Ah’li ạl-Atẖar li Ibn Hajar ṣ: 55 , 56.

(٧) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ١٣٩/٣.

Fat’ḥu ạl-Mugẖīt̲h Sẖar’ḥ Aủl’fīāï ạl-Hadyt̲h lil-Sakẖāwī 3/139.

(٨) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ١٧٩/٣.

Aịḥ’yā Uloom ạl-Dĩyn lilạ Amām ạl-Gẖazālī 3/179.

(٩) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي ٢٨٨/١.

Kasẖ’f ạl-Musẖ’kil Min Hadyt̲h ạl-Sāḥīḥayn li Ibn ạl-Jaw’zī 1/288.

(١٠) أمراض القلوب وشفاؤها لابن تيمية صـ ٢١.

Aåmirāḍ ạl-Qalūb Wsẖfạẘh li Ibn Tīmīāï ṣ 21.

(١١) البخاري كتاب الأدب باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر ٤٩٦/١٠ رقم: ٦٠٦٤، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وماله وعرضه ١٩٨٦/٤ رقم: ٢٥٦٤.

ạl-Bukẖārī Kitāb ạl-Adab Bābu Mā Yun’hay Ani ạl-Tāḥāsud Wāl-Tādābur 10/496 Rq’m: 6064 , Wa Mus’lim Kitāb ạl-Barĩ WāSĩlaï wāl’Adāb Bāba Taḥ’rīm Zalam ạl’Mus’lim Wa Kẖadẖalah Wā Iḥ’tiqārah Wa Damah Wa Mālih Wa Ar’ḍih 4/1986 Rq’m: 2564.

(١٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر صـ: ٤٣٥ رقم: ١١٨٣.

Jāmiu bayān ạl-Il’m Wa Faḍ’lihi li-Ib’n Ab’du ạl-Barĩ ṣ: 435 Rq’m: 1183.

(١٣) حلية الأولياء ٣٧٨/٢، وجامع بيان العلم وفضله صـ: ٤٣٥ رقم: ١١٨٣.

Halĩyāï ạl-Aåw’līā 2/378 , Wa Jāmia Bayān ạl-Ilm Wa Faḍ’lih ṣ: 435 Rq’m: 1183.

(١٤) النهاية في غريب الحديث ٨٣/٥. Al-Nĩhāyaï fĩ Gẖarīb ạl-Nadyt̲h 5/83.

(١٥) سورة المطففين الآية: ٢٦. Sūraï ạl-Mṭffĩn ạl-Ayaï: 26.

(١٦) الروح لابن القيم صـ: ٢٥٢. Al-Rãẘḥ li Ibn ạl-Qayĩm ṣ: 252.

(١٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢٠٦/١ رقم: ٣٧٠.

Al-Jāmiu li Aåkẖ’lāaq ạl-Rạwy Wa Aādāb ạl-Sāạm lil-Kẖaṭīb ạl’Bagẖ’dādī 1/206 Rq’m: 370

(١٨) فيض القدير ٢٣٤/٤. Faẘḍu ạl-Qadīr 4/234.

(١٩) سير أعلام النبلاء ٤٢/١٤. Say’r Aå’lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 14/42.

(٢٠) لسان الميزان ١٢١/٥. lisān ạl-Mīzān 5/121.

(٢١) الثقات ٢٦/٨. Al-Tẖīqāt 8/26.

(٢٢) لسان الميزان ١٠٩/١. lisān ạl-Mīzān 1/109.

(٢٣) إشارةً إلى الخلاف الواقع بين العلماء حول قضية اللفظ بالقرآن أهو مخلوق أو غير مخلوق؟ راجع: هدي الساري صـ: ٥١٤.

Sẖāraï Aịlay ạl-Kẖilāaf ạl-Wāqii bayan ạl-Ulamā Haẘl Qaḍīāï ạl-Lāf'z Biạl-Qur'an Aahū Makẖ'lūq Aảw Gẖayr Makẖ'lūq? Rājii: Had'y ạl-Sāạrīy ṣ: 514.

(٢٤) طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ٢/٢٣٠.

Tabaqāt ạl-Sẖāạfiīāï ạl-kub'ra lil Tāạj ạl-Sāb'kī 2/230.

(٢٥) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ١٢/٤٥٧.

Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 12/457.

(٢٦) تاريخ بغداد للخطيب ٢/٣٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٣.

Tārīkẖ Bagẖ'dād lil-Kẖaṭīb 2/30 , Wa Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 12/453.

(٢٧) سير أعلام النبلاء ١٢/٢٨٥.. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 12/285.

(٢٨) سير أعلام النبلاء ٤/٥٥٨. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 4/558.

(٢٩) تهذيب الكمال ٩/١٥٤. Tah'dẖīb ạl-Kamāl 9/154.

(٣٠) سير أعلام النبلاء ٤/٥٥٨. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 4/558.

(٣١) سير أعلام النبلاء ١٤/٤٢. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 14/42.

(٣٢) أبو داود كتاب الأدب باب في الهوى ٤/٣٣٦ رقم: ٥١٣٠، ومسند أحمد ١٦/٦٤ رقم: ٢١٥٩٠، وقال العراقي وابن حجر: يكفينا سكوت أبي داود عليه فليس بموضوع ولا شديد الضعف فهو حسن، وقال القاري: فالحديث إما صحيح لذاته أو لغيره مرتقٍ عن درجة الحسن لذاته إلى صحة معناه وإن لم يثبت مبناه: كشف الخفاء للعجلوني ١/٤١٠ رقم: ١٠٩٥.

(٣٣) ميزان الاعتدال ٢/٤٣٣. Mīzān ạl Ai'tidāl 2/433.

(٣٤) سير أعلام النبلاء ٧/٤١. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 7/41.

(٣٥) قواعد في علوم الحديث للتهانوي صـ: ١٩٧.

Qawāu"du fī ʿulūmi ạl̊ḥadyṯhi llthạnwy ṣ: 197.

(٣٦) ميزان الاعتدال ٢/٣٦. Mīzān ạl Ai'tidāl 2/36.

(٣٧) هدى الساري مقدمة فتح الباري صـ: ٤٣٣.

hadaẏ ạlsāạrīyũ muqadāmaïu faṯ̊hi ạl̊bārīyī ṣ: 433.

(٣٨) سير أعلام النبلاء ٥/٤٤٨. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 5/448.

(٣٩) تذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٧٧٢. Tadẖ'kũraï ạl-Hufāẓ lil-Dẖāhabī 2/772.

(٤٠) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٣٠. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa lil-Hāfiẓ ạl-Dẖāhabī 13/230.

(٤١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٩٩. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa 14/277.

(٤٢) سير أعلام النبلاء ١٤/٢٧٧. Say'r Aả'lāam ạl-Nũbalāa 14/277.

(٤٣) سير أعلام النبلاء ٣٤/١٧. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 17/34.

(٤٤) تذكرة الحفاظ ١٠٣٤/٣. Tadẖ'kũraï ạl-Hufāẓ 3/1034.

(٤٥) سير أعلام النبلاء ٤٦٢/١٧. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 17/462.

(٤٦) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لأبي حاتم بن حبان ص: ١٤٠.

Rawḍaï ạl-Uqalāi Wa Nuz'haï ạl-Fuḍalai li Abī Hātim bin Habãạn ṣ: 140.

(٤٧) النسائي كتاب السهو باب نوعٌ آخر من الدعاء ٥٥/٣، وأحمد في مسنده ١٣٨/١٤ رقم: ١٨٢٤١، والحاكم في المستدرك ٥٢٤/١ وصححه ووافقه الذهبي.

Al-Nĩsāyỉy Kitāb ạl-Sãh'w Bāba Nawu Kkẖir Mina ạl-Du'āi 3/55 , Wā Aḥ'mad fĩ Mus'nadih 14/138 Rq'm: 18241 , Wāl-Hākim fĩ ạl-Mus'tad'rik 1/524 Wa Saḥãḥah Wa wāfaqah ạl-Dẖāhabī.

(٤٨) جامع بيان العلم وفضله ص: ٤٤٠. Jāmiu Bayān ạl-Ilm wa Faḍ'lih ṣ: 440.

(٤٩) علوم الحديث لابن الصلاح ص:٣٩٠، وهذا كلامٌ نفيسٌ يستحق أن يُكتب بماء الذهب.

Uloom ạl-Hadyt̲h li Ibn ạl-Sũlāãḥ ṣ: 390, Wahadẖā Kalāam Nafĩs Yastaḥiq Aån yuk'tubu Bi Māi ạl-Dẖãhabi.

(٥٠) فتح المغيث ٢٧٤،٢٧٥/٣. Fat'ḥu ạl-Mugẖīt̲h 3/274 , 275.

(٥١) الضعفاء والمتروكون للنسائي ص: ٦١ رقم: ٦٩.

Al-Du'afā Wāl Mat'rūkūn lil-Nĩsāyỉy ṣ: 61 Rq'm: 69.

(٥٢) الخاطر: المتبختر، يقال: خطر يَخْطر إذا تبختر لسان العرب مادة خطر.

Al-Kẖāṭir: ạl-Mutabakẖ'tir, Yuqālu: kẖaṭar Yakẖ'ṭur Aịdẖā Tabakẖ'tur Lisān ạl-Arab Mādãï Kẖaṭar.

(٥٣) اختلف العلماء في توجيه كلام يحيى في أحمد بن صالح فقال ابن عدى: كلام ابن معين فيه تحامل. راجع: الكامل في الضعفاء ١٨٣/١، وقال ابن حبان: لم يُرِد ابن معين أحمد بن صالح المصري وإنما قصد أحمد بن صالح الشمومي فأما هذا فهو يقارن ابن معين في الحفظ والإتقان. الثقات ٢٦/٨، ورجَّح ابن حجر هذا القول. راجع: تهذيب التهذيب ٧١/١.

(٥٤) تهذيب التهذيب ٧١/١. Tah'dẖīb ạl-Tãh'dẖīb 1/71.

(٥٥) الكامل في الضعفاء لابن عدى ١٨٣/١. Al-Kāmil fĩ ạl-Du'afā li Ibn ʿAuday 1/183.

(٥٦) تاريخ بغداد ٢٠٠/٤. Tārīkẖ Bagẖ'dād 4/200.

(٥٧) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص: ٣٠.

Al-Rũwāt̲ ạl-Tẖĩqāt ạl-Mutakalĩm Fĩhum' bimā lā Yūjib Radãhum ṣ: 30.

(٥٨) الثقات لابن حبان ٣٨٢/٧. Al-Tẖĩqāt li Ibn Habãạn 7/382.

(٥٩) الكفاية في علم الرواية ص: ١٠٩. Al-Kifāyaï fĩ Il'm ạl-Rĩwāyaï ṣ: 109.

(٦٠) جامع بيان العلم وفضله ص: ٤٤٧. Jāmiu Bayān ạl-Ilm wa Faḍ'lih ṣ: 447.

(٦١) جامع بيان العلم وفضله ص: ٤٤٧. Jāmiu Bayān ạl-Ilm wa Faḍ'lih ṣ: 447.

(٦٢) سير أعلام النبلاء ١٠/٤٨. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 10/48.

(٦٣) سير أعلام النبلاء ١٠/٩٤. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 10/94.

(٦٤) الرواة الثقات المتَكَلَّم فيهم بما لايوجب ردَّهم صـ: ٣٢.
Al-Rũwāï ạl-Tẖĩqāt ạl-Mutakalĩm Fīhum' bimā lā Yūjib Radãhum ṣ: 32

(٦٥) سير أعلام النبلاء ٧/٤٤. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 7/44.

(٦٦) هدى الساري صـ: ٤٤٩. Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 449.

(٦٧) سير أعلام النبلاء ٧/٤٠. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 7/40.

(٦٨) سير أعلام النبلاء ١٠/١٥٢. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 10/152.

(٦٩) هدى الساري صـ: ٤٠٤. Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 406.

(٧٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٢٣٠. Al-Jur'ḥ wāl Tã'dīl li Ibn Aåbaẏ Hātim 3/230.

(٧١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٢٣٠. Al-Jur'ḥ wāl Tã'dīl li Ibn Aåbaẏ Hātim 3/230.

(٧٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٦٢. Al-Jur'ḥ wāl Tã'dīl li Ibn Aåbaẏ Hātim 2/62

(٧٣) تهذيب التهذيب ١/٤٩. Tah'dẖīb ạl-Tãh'dẖīb 1/49

(٧٤) تاريخ بغداد ٤/٢٦٦. Tārīkẖ Bagẖ'dād 4/266.

(٧٥) هدي الساري صـ: ٤٠٦. Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 406.

(٧٦) تهذيب الكمال ٧/٣٦٢. Tah'dẖīb ạl-Kamāl 7/362.

(٧٧) هدي الساري صـ: ٦١٧. Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 385.

(٧٨) هدى الساري صـ : ٣٨٥. .Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 385

(٧٩) قاعدة في الجرح والتعديل صـ: ٣٥. Qā'idaï fī ạl-Jur'ḥi Wāl tã'dīl ṣ: 35.

(٨٠) سير أعلام النبلاء ١٧/٤٦٢. .Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 17/462

(٨١) ميزان الاعتدال ٦/٧٦. Mīzān ạl Ai'tidāl 6/76.

(٨٢) لسان الميزان ١/ ١٠٨،١٠٩. Lisān ạl-Mīzān 1/108 , 109.

(٨٣) هدى الساري صـ: ٥١٥. Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 515.

(٨٤) هدى الساري صـ: ٥١٥. Hadaẏ ạl-Sāạrĩy ṣ: 515.

(٨٥) قال عبد الرحمن بن أبي حاتم في الجرح والتعديل: قدم محمد بن إسماعيل الري سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، وتركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى أنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه بالقرآن مخلوق ص: ٤٦٣.

(٨٦) قاعدة في الجرح والتعديل صـ: ٣٦. Qā'idaï fī ạl-Jur'ḥi Wāl tã'dīl ṣ: 36.

(٨٧) سير أعلام النبلاء ١٦/٩٧. Say'r Aå'lāam ạl-Nũbalāa 16/97.

(٨٨) سير أعلام النبلاء ٤١/٧. Say’r Aå’lāam ạl-Nũbalāa 7/41.

(٨٩) سير أعلام النبلاء ٤٨/١٠. Say’r Aå’lāam ạl-Nũbalāa 10/48.

(٩٠) سير أعلام النبلاء ٩٤/١٠. Say’r Aå’lāam ạl-Nũbalāa 10/94.

(٩١) الرواة الثقات صـ: ٢٣،٢٤. Al-Rũwāï ạl-Tẖĩqāt ṣ: 23 , 24.

(٩٢) الرواة الثقات صـ: ٢٧. Al-Rũwāï ạl-Tẖĩqāt ṣ: 27.

(٩٣) ميزان الاعتدال ٤٣٩/٥. Mīzān ạl Ai’tidāl 5/439.

(٩٤) ثقات ابن حبان ٣٨٢/٧. Tẖiqāt Ibn Habãạn 7/382.

(٩٥) ميزان الاعتدال ١١١/١. Mīzān ạl Ai’tidāl 1/111.

(٩٦) جامع بيان العلم وفضله صـ: ٤٣٩. Jāmiu Bayān ạl-Ilm wa Faḍ’lih ṣ: 439.

(٩٧) يشير إلى كلام النسائي فيه راجع: فتح المغيث للسخاوي ٢٧٤/٣.

Yusẖīru Aịlay̲ Kilāam ạl-Nīsāyiy Fīhi Rrāji: Fat’ḥu ạl-Mugẖīt̲ẖ lil-Sakẖāwī 3/274.

(٩٨) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٢٤/٦.

Al-Dũrar ạl-Kāminaï fī A’yāni ạl-Mạẏẗ ạl-Tẖãạminaï li Ibn Hajar ạl-As’qalāni 6/24.

(٩٩) ميزان الاعتدال ٨٧/٧. Mīzān ạl Ai’tidāl 7/87.

(١٠٠) الرواة الثقات صـ: ٣٠. Al-Rũwāï ạl-Tẖĩqāt ṣ: 30.

(١٠١) سورة البقرة الآية: ٢٨٦. Sūraï ạl-Baqaraï ạl-Ayaï: 286.